The Impact of Capital Structure on the Profitability

(An Empirical Study on the Banks Listed on Damascus Stock Exchange)

Alaa. A. Sheikh[*]
Dr. Basel. S. Nassar[**]
Dr. Haidar. A. Haidar[***]

(Received 5 / 3 / 2026. Accepted 6 / 4 / 2026)

□ ABSTRACT □

The research aimed to study the impact of capital structure on profitability, with application to banks listed on the Damascus Securities Exchange. The research sample included 11 banks, with 143 observations during the period from 2011 to 2023. The research addressed bank profitability as a dependent variable, measured by return on equity, and capital structure as an independent variable, measured by debt-to-total-assets ratio and debt-to-total-equity ratio. Size was controlled as a limiting variable.

The results showed no statistically significant effect of the debt-to-total-assets ratio on return on equity before adjusting for the size variable, and continued to show no effect after adjusting for the size variable. While the results showed an inverse effect of the debt-to-total-equity ratio on return on equity before adjusting for size, there was no statistically significant effect of the debt-to-total-equity ratio on return on equity after adjusting for the size variable in banks listed on the Damascus Securities Exchange.

Keywords: Capital Structure, Bank Profitability, Bank Size.

Copyright **:**Latakia University journal (formerly tishreen) -Syria, The authors retain the copyright under a CC BY-NC-SA 04

[*]**Master Student-Accounting Department-Faculty of Economics- Lattakia University-Lattakia-Syria. alaa.sheikh@latakia-univ.edu.sy**
[**]**Associate Professor-Accounting Department-faculty of Economics- Lattakia University-Lattakia-Syria. Basel.nassar@tishreen.edu.sy**
[***]**Associate Professor-Accounting Department-faculty of Economics- Lattakia University-Lattakia-Syria. haidar.haidar@tishreen.edu.sy**

أثر هيكل رأس المال في الرّبحيّة
(دراسة تطبيقيّة على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة)

آلاء اديب شيخ *
الدّكتور باسل سليم نصّار **
الدّكتور حيدر عبد الهادي حيدر ***

(تاريخ الإيداع 5 / 3 / 2026. قُبِل للنشر في 6 / 4 / 2026)

□ ملخّص □

هدف البحث إلى دراسة أثر هيكل رأس المال في الرّبحيّة وذلك بالتّطبيق على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة، شملت عيّنة البحث 11 مصرف، بعدد مشاهدات 143 مشاهدة خلال الفترة الممتدة من عام 2011 ولغاية عام 2023. تناول البحث الرّبحيّة المصرفيّة كمتغير تابع وتم قياسه من خلال العائد على حقوق الملكيّة، وهيكل رأس المال كمتغيّر مستقل، وتم قياسه من خلال نسبة الدّين إلى إجمالي الأصول، ونسبة الدّين إلى إجمالي حقوق الملكيّة. وتمّ ضبط الحجم كمتغيّر ضابط.

أظهرت النّتائج عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائيّة لنسبة الدّين إلى إجمالي الأصول في العائد على حقوق الملكيّة قبل ضبط متغير الحجم واستمرار عدم وجود أي أثر بعد ضبط متغير الحجم، في حين أظهرت النتائج وجود أثر عكسي لنسبة الدّين إلى إجمالي حقوق الملكيّة في العائد على حقوق الملكيّة قبل ضبط الحجم، وعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائيّة لنسبة الدّين إلى إجمالي حقوق الملكيّة في العائد على حقوق الملكيّة بعد ضبط متغيّر الحجم في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة.

الكلمات المفتاحية: هيكل رأس المال، الرّبحيّة المصرفيّة، حجم المصرف.

حقوق النشر : مجلة جامعة اللاذقية (تشرين سابقاً)- سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب الترخيص CC BY-NC-SA 04

* طالبة ماجستير- قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة اللاذقيّة- اللاذقية- سورية. alaa.sheikh@latakia-univ.edu.sy
** أستاذ مساعد- قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة اللاذقيّة- اللاذقية- سورية.
Basel.nassar@tishreen.edu.sy
*** أستاذ مساعد- قسم المحاسبة- كلية الاقتصاد- جامعة اللاذقيّة- اللاذقية- سورية.
haidar.haidar@tishreen.edu.sy

مقدّمة Introduction

تُعد ربحيّة المصارف من المواضيع التي حظيت ولا تزال باهتمام متزايد لدى المستثمرين، المساهمين، وإدارات المصارف على حد سواء، فقد استقطب هذا الموضوع جهوداً بحثية مكثّفة سعت إلى توضيح ودراسة محددات ربحيّة القطاع المصرفي، ومن بينها يأتي هيكل رأس المال كأحد أهم المحددات في مجال الإدارة المالية، كونه يمثّل التّوازن بين نسب الدّيون وحقوق الملكيّة وكيف تؤثّر طريقة التّمويل في ربحيّة المصارف، وتناولت العديد من النظريات الحديث عن هيكل رأس المال، بدءاً بنظريّة موديلياني وميلر (1958) التي أكّدت على طرق تكوين هيكل رأس المال في ظل سوق ماليّة مثاليّة، وصولاً إلى نظريات أضافت أبعاداً تمثّلت بتأثير الضرائب ومخاطر التّمويل الخارجيّ، بالإضافة إلى تلك التي ركزت على دور التّمويل بالدّين في تحسين الكفاءة التّشغيليّة وبالتالي تحسين ربحيّة المصرف [15].

ويتميّز هيكل رأس المال المصرفي عن نظيره في الشركات غير الماليّة نتيجة الخصائص الفريدة للمصارف، والتي تعتمد بشكل كبير على الودائع كمصدر رئيسي للتمويل، فضلاً عن كونها تخضع لمتطلبات تنظيمية صارمة تتعلق بكفاية رأس المال، مما يجعل لرأس المال المصرفي دوراً حيوياً في حماية المصرف من المخاطر الماليّة وضمان سيولته وربحيّته واستقرار النظام المصرفي، ويعرّف هيكل رأس المال المصرفي بأنه التركيبة التي تستخدمها المصارف لتمويل أصولها وعملياتها من خلال مزيج متوازن من الديون كالودائع والقروض، وحقوق الملكية مثل الأسهم ورأس المال المملوك [7].

وللّتعرُّف أكثر على هيكل رأس المال وكيفية تأثيره في ربحيّة القطاع المصرفي، ستقوم هذه الدّراسة بإعادة اختبار لمؤشّرات هيكل رأس المال في الرّبحيّة وذلك بالتطبيق على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة.

الدّراسات السّابقة Previous Studies:

1. دراسة علي الباز (2018) بعنوان [1]:

"إطار تطبيقي ورؤية محاسبية لتحليل أثر هيكل رأس المال على ربحية المصارف التّجاريّة في الأسواق الماليّة الصّاعدة: أدّلة من القطاع المصرفي المصري 2007-2016"

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر هيكل رأس المال في ربحية المصارف التجارية بالتطبيق على القطاع المصرفي المصري كأحد الأسواق المالية الصاعدة. شملت عينة الدراسة 8 مصارف تجارية خلال الفترة الممتدة من عام 2007 حتى عام 2016. تم قياس هيكل رأس المال كمتغير مستقل باستخدام ثلاث نسب: نسبة الدّين إلى إجمالي الأصول، نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول، نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع، في حين تم قياس الربحية كمتغير تابع باستخدام عدة مؤشرات مالية: العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، العائد على الأموال المتاحة، ربحية السهم. أظهرت النتائج أن هيكل رأس المال يرتبط بعلاقة طردية مع ربحية المصارف المقاسة بالعائد على الأموال المتاحة وبعلاقة عكسية مع ربحية المصارف المقاسة بكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، في حين يرتبط بعلاقة متباينة مع ربحية المصارف المقاسة بربحية السهم.

2. دراسة Prasad (2019) بعنوان [19]:

"Impact of Capital Structure of Financial Performance of Small Finance Banks".

"أثر هيكل رأس المال في الأداء المالي لمصارف التّمويل الصغيرة".

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر هيكل رأس المال في الأداء المالي لمصارف التمويل الصغيرة تطبيقاً على المصارف المدرجة في بورصة الهند، شملت عينة الدراسة ثمانية مصارف للفترة الممتدة 2017 –2018. تم قياس الأداء المالي كمتغير تابع من خلال العائد على حقوق الملكية، صافي هامش الفائدة، نسبة صافي الربح، والعائد على رأس المال المستخدم، في حين تم قياس هيكل رأس المال كمتغير مستقل من خلال نسبة الدين إلى إجمالي الأصول، ونسبة الدين إلى إجمالي حقوق الملكية. أظهرت النتائج أن لهيكل رأس المال تأثير طردي في الأداء المالي لمصارف التمويل الصغيرة المدرجة في بورصة الهند.

3. دراسة Serwadda (2019) بعنوان [6]:

"The Effect of Capital Structure on Bank's Performance, The UGANDAN Perspective".

"أثر هيكل رأس المال في أداء المصارف، المنظور الأوغندي".

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر هيكل رأس المال في الأداء المالي تطبيقاً على المصارف المدرجة في أوغندا، شملت عينة الدراسة 20 مصرفاً تجاريّاً مدرجاً في بورصة أوغندا خلال الفترة الممتدة من2006 إلى2015. تم تحليل البيانات باستخدام لوحة الانحدار وطريقة المربعات الصغرىOLS. تم قياس الأداء المالي من خلال العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، صافي هامش الفائدة ونسبة التكلفة إلى الدخل. في حين تم قياس هيكل رأس المال من خلال نسبة الديون طويلة الأجل، نسبة الديون قصيرة الأجل، وإجمالي نسبة الدين. أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين نسبة الديون طويلة الأجل وإجمالي نسبة الدين مع صافي هامش الفائدة، كما أظهرت وجود علاقة طردية بين إجمالي نسبة الدين وكل من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، بينما أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية بين نسبة الديون قصيرة الأجل والعائد على الأصول.

4. دراسة Nguyen *et al.* (2021) بعنوان [17]:

"The Impact of Capital Structure on Bank Performance: GMM Estimation for the Case of Vietnam".

"تأثير هيكل رأس المال في أداء المصارف: تقديرات GMM لحالة في فيتنام".

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر هيكل رأس المال في أداء المصارف تطبيقاً على المصارف التجارية الفيتنامية. شملت الدراسة 28 مصرفاً تجارياً فيتنامياً خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى2019. تم استخدام نموذج الانحدار المجمع وفق طريقة المربعات الصغرى(OLS) ونموذج التأثيرات العشوائية(REM) ونموذج التأثيرات الثابتة(FEM) بالاعتماد على تقنية تقديرات SYS-GMM. تم قياس الأداء المالي من خلال العائد على الأصول(ROA) والعائد على حقوق الملكية(ROE)، بينما تم قياس هيكل رأس المال من خلال نسبة الدين إلى الأصول(DTA) ونسبة الدين إلى حقوق الملكية(DTE). أظهرت النتائج أن هيكل رأس المال يؤثر عكساً في الأداء المالي.

5. دراسة Sarker and Islam (2021) بعنوان [12]:

"Issues on Bank's Capital Structure and Profitability: A Developing Country Context".

"قضايا حول هيكل رأس مال المصرف وربحيته: سياق البلدان النامية".

هدفت الدّراسة لمعرفة أثر هيكل رأس المال في ربحية المصارف في البلدان النامية. شملت عينة الدراسة 27 مصرفاً تجارياً خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى 2016. تمّ قياس الرّبحيّة من خلال العائد على الأصول، بينما تم قياس هيكل رأس المال من خلال نسبة الديون إلى إجمالي الأصول. أظهرت النّتائج أنّ هيكل رأس المال يؤثر عكساً في ربحية المصارف، إذ تشير إلى أن المصارف يجب أن تستخدم مزيج مناسب من الديون وحقوق الملكية بما يحقق ربحية المصرف، وخلاف ذلك فإن القرارات غير الناضجة فيما يتعلق باختيار هيكل رأس المال تؤثّر عكساً في ربحية المصرف والتي قد تؤدي إلى فشل المصرف.

6. دراسة Pham *et al.* (2022) بعنوان [11]:

"The Impact of Capital Structure on Bank Profitability: Evidence from Vietnam".

"تأثير هيكل رأس المال في ربحية المصارف: دليل من فيتنام".

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر هيكل رأس المال في ربحية المصارف التجارية الفيتنامية. شملت عينة الدراسة 30 مصرفاً تجارياً فيتنامياً خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى2018. تم استخدام نموذج الانحدار المجمع وفق طريقة المربعات الصغرى(OLS) ونموذج التأثيرات العشوائية(REM) ونموذج التأثيرات الثابتة(FEM) بالاعتماد على تقنية تقديرات SYS-GMM. تم قياس هيكل رأس المال من خلال ودائع العملاء والالتزامات غير الودائع، في حين تم قياس الربحية من خلال العائد على الأصول. أظهرت النتائج أن ودائع العملاء تؤثّر عكساً في ربحية المصرف، بينما الالتزامات من غير الودائع تؤثر طرداً في ربحية المصرف.

7. دراسة Azad *et al.* (2022) بعنوان [2]:

"The Effect of Capital Structure، Operating Efficiency and non-interest Income on Bank Profitability: New Evidence from Asia".

"تأثير هيكل رأس المال، الكفاءة التشغيلية والدخل من غير الفوائد في ربحية المصارف: دليل جديد من آسيا".

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر هيكل رأس المال، الكفاءة التشغيلية والدخل من غير الفوائد في ربحيّة المصارف. شملت عينة الدراسة 492 مصرفاً من 28 دولة في آسيا خلال الفترة الممتدة من 2004 إلى 2018. تمّ تحليل البيانات باستخدام نموذج الانحدار ذو التأثير الثابت، تمّ قياس الرّبحيّة من خلال العائد على الأصول، في حين تمّ قياس هيكل رأس المال من خلال نسبة الرّافعة الماليّة ونسبة الدّيون طويلة الأجل، وتم قياس الكفاءة التشغيلية من خلال نسبة المصروفات غير المتعلقة بالفائدة إلى إجمالي الأصول، ونسبة التكلفة المقدرة إلى الدخل، بينما تم قياس الدخل من غير الفوائد من خلال نسبة الدخل من غير الفوائد إلى إجمالي الأصول. أظهرت النتائج أن الزيادة في إجمالي نسبة الدين يؤثر طرداً في ربحية المصرف وهذا ما تدعمه نظرية الوكالة. بينما أظهرت النتائج أن خفض مصاريف التشغيل وإدارة التكاليف بشكل فعال يعزز من ربحية المصرف.

8. دراسة Mawlood (2022) بعنوان [4]:

"Roles of Capital Structure on Banks Profitability: Case Study from Commercial Banks in Iraq".

"أثر هيكل رأس المال في ربحية المصارف: دراسة حالة من المصارف التجارية العراقية".

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر هيكل رأس المال في ربحية المصارف العراقية. شملت عينة الدراسة 10 مصارف مالية مدرجة في بورصة بغداد خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى2020. تم تحليل البيانات باستخدام نموذج الانحدار المتعدد. وتم قياس الرّبحيّة من خلال العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية ومقياس Tobin's Q، في حين تم قياس هيكل رأس المال من خلال نسبة الدين إلى الأصول ونسبة الدين إلى حقوق الملكية. أظهرت النتائج أن هيكل رأس المال ليس له تأثير في الرّبحيّة المصرفيّة.

مناقشة الدراسات السابقة:

تمّ التطرُّق في الدّراسات السّابقة إلى مجموعة من العوامل والمحدّدات التي توثّر في ربحيّة المصارف، واختلفت النّتائج التّي توصّلت إليها الدّراسات تبعاً للمؤشّرات المستخدمة في قياس المتغيّرات وطبيعة وظروف البيئة المدروسة وفترات الدّراسة وغيرها من العوامل التي اختلفت من دراسة لأخرى، وكتلخيص لما سبق سنستعرض الدراسات السّابقة مع متغيّراتها التي تخصُّ دراستنا الحالية والنّتائج التي توصّلت إليها كل دراسة وفق الجدول التّالي:

الجدول رقم (1). ملّخص نتائج الدّراسات السّابقة

المتغير المستقل	المتغيّر التّابع	دراسات مع أثر طردي	دراسات مع أثر عكسي	دراسات بدون أثر
نسبة الدين إلى حقوق الملكيّة	العائد على حقوق الملكية	Prasad (2019)	Nguyen *et al.* (2021)	Mawlood (2022)
نسبة الدين إلى إجمالي الأصول	العائد على حقوق الملكية	Prasad (2019)- Serwadda (2019)	علي الباز (2018)- Nguyen *et al.* (2021)	Mawlood (2022)

نلاحظ من الجدول السابق اختلاف النتائج بين أثر طردي وعكسي وعدم وجود أثر وذلك باختلاف المقاييس المستخدمة لقياس كل متغيّر واختلاف بيئة الدّراسة وظروفها، وسيتمّ في دراستنا الحالية استخدام كل من نسبة الدّين إلى إجمالي الأصول DTA ونسبة الدين إلى إجمالي حقوق الملكيّة DTE كمقاييس لهيكل رأس المال، أمّا بالنسبة للمتغيّر التّابع المتمثّل بالرّبحيّة سيتم استخدام العائد على حقوق الملكيّة ROE، وتمّ اختيار تلك المقاييس نظراً لعدّة أسباب، فالعائد على حقوق الملكية ROE يركز على قدرة إدارة المصرف على توليد أرباح من أموال المساهمين، مع أخذ تأثير التمويل بالديون بعين الاعتبار على عكس ROA، أمّا بالنسبة لنسبة الدين إلى إجمالي الأصول DTA فهي تعكس مدى الاعتماد على التمويل بالديون لتمويل الأصول، وهي أفضل من نسبة الدين طويلة أو قصيرة الأجل مثلاً كونها تضم كافة الديون، وفي ظل البيئة السوريّة لا يمكن القول أنّ المصارف تعتمد بشكل كامل على الديون قصيرة الأجل أو طويلة الأجل، إذ أوضحت التقارير المالية لمعظم المصارف اعتمادها الكبير على الديون طويلة الأجل حتى تاريخ 2022 وبعدها اضطرت للتركيز على الديون والتسهيلات قصيرة الأجل لتغطية نقص السيولة في ظل نقص الودائع، ويمكن القول أنّ هذه النسبة توفّر رؤية شاملة للهيكل التمويلي دون تعقيدات المخاطر الائتمانية كما في نسبة كفاية رأس المال مثلاً التي تركّز على تقييم الاستقرار المالي والأصول المرجّحة بالمخاطر أكثر من قياس هيكل رأس المال، أمّا نسبة الدين إلى إجمالي حقوق الملكية DTE ضرورية لقياس أثر ضغط الديون على حقوق الملكية؛ ففي سورية ومع تضخم مفرط شهدته تلك البيئة لا يمكن تجاهل أثر الدين الزائد على قيمة حقوق الملكية.

مشكلة البحث The Research Problem

نتيجة للاختلاف في النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة يمكن تلخيص مشكلة البحث بالسؤال البحثي الآتي:

ما هو أثر هيكل رأس المال في ربحيّة المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة؟

يتفرّع عنه السؤالين الفرعيين التاليين:

1-ما هو أثر نسبة الدّين إلى إجمالي الأصول في العائد على حقوق الملكيّة في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة؟

2-ما هو أثر نسبة الدّين إلى إجمالي حقوق الملكيّة في العائد على حقوق الملكيّة في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة؟

أهداف البحث The Research Objectives

انطلاقاً من مشكلة البحث يتمثّل هدف البحث الرئيس بالتالي:

دراسة أثر هيكل رأس المال في ربحيّة المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة، ويتفرّع عنه ما يلي:

1-دراسة أثر نسبة الدّين إلى إجمالي الأصول في العائد على حقوق الملكيّة في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة.

2-دراسة أثر نسبة الدّين إلى إجمالي حقوق الملكيّة في العائد على حقوق الملكيّة في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة.

أهميّة البحث The Research Importance

نظراً لأهمية اختيار هيكل رأس المال المناسب من خلال اختيار مصادر التمويل المناسبة سواءً كانت داخلية أو خارجية وبالتالي تعزيز الربحية، تسعى هذه الدراسة لتقديم دليل تجريبي إضافي من خلال إعادة اختبار الفرضيات المطروحة في الدراسات السابقة على المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

فرضيات البحث The Research Hypotheses

تتمثّل فرضيات البحث بالفرضيّة الرئيسيّة التّاليّة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لهيكل رأس المال في العائد على حقوق الملكيّة في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة، ويتفرّع عنها الفرضيّات الفرعيّة الآتيّة:

H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لنسبة الدّين إلى إجمالي الأصول (DTA) في العائد على حقوق الملكيّة (ROE) في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة.

H_2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لنسبة الدّين إلى إجمالي حقوق الملكيّة (DTE) في العائد على حقوق الملكيّة (ROE) في المصارف المدرجة في سوق دمشق للأوراق الماليّة.

منهجية البحث The Research Methodology

تمّ في هذه الدراسة اعتماد منهجية المسح، وذلك باتباع أسلوب الحصر الشامل لجميع الحالات المحتملة في المجتمع المدروس، الذي يتضمن 11 مصرفاً تقليدياً مدرجاً في سوق دمشق للأوراق المالية بعد استبعاد المصارف الإسلامية، وتمّ الاعتماد على البيانات الثانوية من خلال التقارير المالية المنشورة في القوائم المالية للمصارف المدرجة

في سوق دمشق للأوراق المالية خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى2023، وتمّ تحليل البيانات بالاعتماد على برنامج التّحليل الإحصائي Eviews 13.

متغيّرات البحث Research Variables

المتغيّر التّابع Dependent Variable

متمثّلاً بربحيّة المصارف، وتمّ في هذه الدراسة قياس الرّبحيّة من خلال العائد على حقوق الملكيّة والذي يقيس مدى كفاءة المصرف في إدارة موارده وأصوله لتحقيق أرباح خلال فترة ما، وتمّ قياسه من خلال نسبة صافي الدّخل إلى إجمالي حقوق الملكيّة (ROE)، كما جاءت في دراسة [17، 12، 2].

$$\mathbf{ROE} = \frac{\mathbf{Net\ Income}}{\mathbf{Total\ Equity}} * \mathbf{100}$$

المتغيّر المستقل Independent Variable:

تمثّل المتغيّر المستقل بهيكل رأس المال، وتمّ الاعتماد على مقياسين لقياس هيكل رأس المال، وذلك وفقاً لما ورد في [4، 19].

- نسبة الدّين إلى إجمالي حقوق الملكية وفق العلاقة:

$$\mathbf{DTE} = \frac{\mathbf{Total\ Liability}}{\mathbf{Total\ Equity}} * \mathbf{100}$$

- نسبة الدّين إلى إجمالي الأصول وفق العلاقة:

$$\mathbf{DTA} = \frac{\mathbf{Total\ Liability}}{\mathbf{Total\ Assets}}$$

المتغيّر الضّابط Control Variable

تمّ في هذه الدّراسة ضبط متغير حجم المصرف، وتمّ قياس حجم المصرف من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول كما جاء في [8].

Size= Logarithm of Total Assets

القسم النّظري:

تعريف الرّبحيّة المصرفيّة:

يُعد الأداء المالي أحد المؤشرات الجوهرية التي تعكس مدى نجاح المصارف في إدارة مواردها الماليّة وتحقيق الاستخدام الأمثل للأصول والسّيولة المتاحة خلال فترة زمنية محددة، وترتبط الرّبحيّة ارتباطاً مباشراً بالأداء المالي للمصارف، إذ تمثّل المعيار الرئيس لقياس كفاءة المصرف في تحويل الإيرادات الناتجة من أنشطته المصرفية إلى أرباح صافية بعد خصم جميع التكاليف والمصروفات، وتُبرز مؤشّرات الرّبحيّة كالعائد على حقوق الملكيّة (ROE) مدى قدرة المصرف على خلق قيمة مضافة للمساهمين وضمان استدامة عملياته التشغيلية، وعليه فإن تحقيق مستويات مرتفعة من الرّبحيّة يُعد مؤشراً واضحاً على جودة الأداء المالي للمصرف وكفاءة إدارته في توظيف الموارد المتاحة بصورة فعّالة [5].

ويمكن تعريف الرّبحيّة المصرفيّة بأنّها قدرة المصرف على تحقيق الأرباح من خلال الإدارة الفعّالة لموارده المالية وأنشطته التّشغيليّة، مما يعكس مدى كفاءته في تحويل الأصول والموارد المتاحة إلى عوائد مالية تفوق التكاليف والمصروفات المرتبطة بعملياته التّشغيليّة، وغالباً ما يتم قياس الربحية المصرفية باستخدام مؤشرات مثل العائد على

حقوق الملكية(ROE)، والتي توفّر مؤشراً دقيقاً على مدى فعالية المصرف في استثمار موارده وتحقيق نتائج ماليّة إيجابيّة ومستدامة [9].

أهميّة الرّبحيّة المصرفيّة:

تُعد الرّبحيّة المصرفيّة مؤشّراً محوريّاً يعكس كفاءة المصارف في إدارة مواردها وتحقيق أهدافها الاستراتيجية في بيئة مالية تتسم بالتنافسية والتّغيّر المستمر، فهي لا تقتصر على كونها مقياساً للأداء المالي، بل تمثّل الأساس الذي يُبنى عليه استقرار القطاع المصرفي ونموه المستدام، إذ تُمكّن المصارف من تعزيز ملاءتها المالية، وتوسيع أنشطتها، وتحسين قدرتها على مواجهة المخاطر والصدمات الاقتصادية، كما تتيح الرّبحيّة للمصارف الوفاء بالتزاماتها تجاه المودعين والمستثمرين، وتدعم قدرتها على الاستثمار في تطوير المنتجات والخدمات المصرفية، والاستجابة لمتطلبات الجهات التنظيمية، مما يعزّز ثقة مختلف الأطراف ذات العلاقة في سلامة القطاع المصرفي واستدامته [13].

وتبرز أهمية الرّبحيّة أيضاً في دورها المحوري كأداة للإدارة في تقييم الأداء واتخاذ القرارات الاستراتيجية المتعلقة بالنمو وإدارة التكاليف وتحسين كفاءة العمليات، كما أن تحقيق مستويات مرتفعة من الربحية يوفّر للمصارف القدرة على تكوين المخصصات والاحتياطيات اللازمة لمواجهة المخاطر المستقبلية، وتمويل خطط التوسع والتطوير، فضلاً عن توزيع الأرباح على المساهمين وتحقيق الالتزامات الضريبية والاجتماعية، لذا فإنّ التركيز على تحقيق الرّبحيّة وتحليل محدداتها يُعد ضرورة استراتيجية ليس فقط للإدارة المصرفية، بل أيضاً للجهات الرقابية وصنّاع السياسات والمستثمرين، نظراً لارتباط الربحية الوثيق بقدرة المصارف على تحقيق التنمية الاقتصادية ودعم الاستقرار المالي في المجتمع [14].

هيكل رأس المال:

يعتبر هيكل رأس المال أحد أهم المحدّدات الدّاخليّة للرّبحيّة المصرفيّة، إذ يشير إلى المزيج الذي تعتمد عليه المصارف في تمويل أنشطتها عبر مصادر تمويليّة طويلة الأجل، تشمل الديون وحقوق الملكية، حيث أن زيادة الاعتماد على الديون ضمن هيكل رأس المال يمكن أن يؤدي إلى ارتفاع ربحية المصرف، بشرط أن تكون الإدارة التشغيلية فعّالة وقادرة على ضبط التكاليف، كما أن التوازن بين الديون وحقوق الملكية ضروري لتجنب المخاطر المالية المرتبطة بالإفراط في الاستدانة، مع ضرورة مراعاة حجم المصرف الذي يسهم بدوره في تحقيق وفورات الحجم وزيادة الربحية، وبالإضافة إلى ذلك، فإن تنويع مصادر الدخل خاصة من الأنشطة غير المعتمدة على الفوائد مثل الرسوم والعمولات، يعزز من أداء المصارف في بيئات أسعار الفائدة المنخفضة، وعليه فإن هيكل رأس المال المتوازن والمدعوم بإدارة كفؤة للتكاليف يمثل ركيزة أساسية لتحقيق الربحية في القطاع المصرفي [15].

حجم المصرف:

يشير مفهوم حجم المصرف إلى القيمة الإجمالية للموارد المالية التي يديرها المصرف، مما يعكس مدى قدرته على تقديم الخدمات المالية، وتوسيع قاعدة عملائه، وتنويع أنشطته ومنتجاته المصرفية، فالمصارف الكبيرة غالباً ما تتمتع بانتشار جغرافي واسع وعدد كبير من الفروع، مما يمنحها قدرة أكبر على منح القروض وتنفيذ الاستثمارات المالية والاقتصادية المتنوعة، بالإضافة إلى تقليل مخاطر الائتمان من خلال تنويع المحفظة الائتمانية، كما يتيح حجم المصرف الكبير إمكانية الاستثمار في التكنولوجيا وتطوير المنتجات المالية، ما يعزز القدرة التنافسية ويؤدي في كثير من الأحيان إلى تحسين الرّبحيّة، ومع ذلك قد تواجه المصارف الكبيرة تحدّيّات تتعلّق بتعقيد الإدارة وارتفاع التّكاليف

التّشغيليّة في بعض الحالات، ما قد يؤثر سلباً على الربحية إذا لم تُدار هذه الجوانب بكفاءة، وبذلك يبقى حجم المصرف عاملاً مؤثراً في ربحية المصارف، إلا أن مدى التأثير يرتبط بكفاءة الإدارة واستراتيجيات النمو المتبعة [10، 8].

النّظريات المفسّرة لهيكل رأس المال:

نظرية موديلياني وميلر Modigliani & Miller Theory: هي واحدة من أهم النظريات في مجال التمويل، وقد وُضِعَت أساساً لفهم كيف يؤثر هيكل رأس المال على قيمة الشركة، والفكرة الرئيسية للنّظرية هي أنّ قيمة المؤسسة لا تعتمد على الطريقة التي تُموّل بها نفسها، سواء كان ذلك عن طريق الدين أو إصدار الأسهم، طالما أن السوق مثالي ويخلو من المشاكل الاقتصادية الواقعية، حيث أنّ المؤسسات التي وضعت النّظرية افترضت وجود سوق يتميز بالكمال، حيث لا توجد ضرائب، ولا تكاليف متعلقة بالإفلاس، وجميع المستثمرين يمكنهم تعديل وضعهم المالي بأنفسهم لتعويض أي اختلاف في طريقة التمويل، إذ أنّهم قادرون على استخدام الاقتراض على المستوى الشخصي لتعديل تعرّضهم المالي، بمعنى أنهم يمكنهم زيادة أو تقليل المخاطر التي يتحملّونها بغض النظر عن كيف تُموّل المؤسسة مشروعاتها، ومع ذلك تُعتبر النّظرية ليست كافية، ففي العالم الحقيقي هناك أمور تجعل نمط التمويل مهماً بالفعل ويؤثر على القيمة، مثل الضرائب التي قد تجعل الدين أكثر جاذبية بفضل الخصومات الضريبية، وتكاليف الإفلاس التي قد تظهر إذا اقترضت المؤسسة أكثر من اللازم، إضافة إلى عدم تكافؤ المعلومات بين المستثمرين وإدارة الشركة التي قد تؤدي إلى مشاكل أخرى في التمويل، لذلك على الرغم من قوة هذه النظرية كمبدأ أساسي، فإن الاستخدام العملي لها يتطلب تعديلاً لفهم كيف تؤثر العوامل الحقيقية على قرارات وتمويل الشركة وقيمتها [16].

نظريّة المقايضة The Trade-Off Theory: تشرح نظريّة المقايضة أو نظريّة الموازنة كيف تسعى المؤسسات، بما في ذلك المصارف لتحقيق توازن دقيق بين فوائد ومخاطر التمويل بالديون واستغلال الفرص الاستثمارية، فمن جهة تكمن فائدة الدين في أنه يقلل من العبء الضريبي على المؤسّسة لأن فوائد الديون يمكن خصمها من الضرائب، مما يخلق ما يسمى بالدرع الضريبي الذي يجعل التمويل بالدين أقل تكلفة، من جهة أخرى؛ فإنّ زيادة الاعتماد على الديون ترفع من خطر التعثر المالي والإفلاس، وهو ما يترتب عليه تكاليف إضافية مثل مصاريف الإفلاس، وأعباء الرقابة، والصراعات بين مديرين الشركة والدائنين، لذلك تهدف المؤسسات إلى تحديد مستوى مثالي للديون يحقق أكبر استفادة من الفوائد الضريبية، دون أن تتخطى تكاليف الإفلاس والضغوط الأخرى حدوداً تسبب أضراراً كبيرة، وفي القطاع المصرفي؛ يتسم هذا التوازن بتعقيد أكبر بسبب الطبيعة الخطرة لأصول المصرف، بالإضافة إلى الضوابط التنظيمية الصارمة التي تفرض عليها حدوداً فيما يخص نسب الرفع المالي، لهذا تحرص المصارف على الحفاظ على رأس مال كافٍ يوازن بين تقليل التكاليف المالية وحماية استقرارها المالي، مع الالتزام بالمتطلبات التنظيمية المعتمدة [18].

نظرية التّسلسل الهرميّ Pecking-Order Theory: إذ تفسّر توجّه المؤسسات، بما فيها المصارف، إلى تفضيل مصادر تمويل معينة على غيرها بناءً على تكلفتها ومخاطرها، وتنطلق هذه النظرية من فرضية أن المصارف تميل بشكل خاص إلى استخدام أرباحها المحتجزة كأول مصدر تمويل لتقليل الحاجة إلى مصادر خارجية قد تؤثر سلباً على صورتها التمويلية، وعندما تستلزم الظروف تمويلاً إضافياً، تتجه إلى الديون المالية قبل التفكير في إصدار الأسهم، لتجنب الإشارات السلبية إلى السوق التي قد تصاحب طرح الأسهم الجديدة، مما يساعد على الحفاظ على ثقة المودعين والمستثمرين ويحافظ على استقرار الأداء وربحية المصرف، هذا الترتيب في مصادر التمويل يعكس استراتيجية رشيدة لإدارة هيكل رأس المال، حيث يسعى المصرف لتحقيق كفاءة تشغيلية وربحية مستقرة من خلال تقليل

تكاليف التمويل وتجنب تقلبات السوق الناجمة عن التوسع في الأسهم، مع الحفاظ على المرونة المالية المطلوبة لمواجهة تغيرات السوق والظروف الاقتصادية [16].

نظريّة تكاليف الوكالة Agency Costs Theory: تُعَدُّ نظرية الوكالة إطاراً نظريّاً هامّاً لفهم العلاقة بين الملاّك والإدارة في المؤسسات المصرفية، إذ تقوم على فكرة وجود تعارض محتمل في المصالح بين الطرفين نتيجة للاختلاف في الأهداف والمعلومات المتاحة، وتؤثّر مشكلات الوكالة بشكل مباشر على قرارات التمويل واستراتيجيات تشغيل المصرف، إذ قد تدفع الإدارة إلى اتّخاذ مخاطرات مفرطة أو التقليل من فعالية استخدام الموارد لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل على حساب استدامة الرّبحيّة، لذلك يتطلب تحسين الرّبحيّة المصرفيّة تبني آليات حوكمة فعّالة تقلّل من تكاليف الوكالة، مثل مواءمة حوافز الإدارة مع أهداف المساهمين، وتعزيز الشفافية، واستخدام هيكل رأسمالي يُحَفِّز الكفاءة التشغيلية ويخفّض من سلوكيات المخاطر غير الضرورية، وبفهم هذه العلاقة، يمكن لصنّاع القرار تصميم سياسات مالية وتشغيلية توازن بين المخاطر والعوائد، مما يعزز من استقرار وربحية القطاع المصرفي على المدى الطويل [3].

وعلى الرغم من ثراء النظريات التقليدية مثل المقايضة والتسلسل الهرمي في تفسير هيكل رأس المال، إلا أن انطباقها على القطاع المصرفي السوري (2011–2023) يتأثر بمتغيرات استثنائية؛ فالأزمة والعقوبات الاقتصادية حدّت خيارات التمويل الخارجي، مما جعل المصارف تميل قسراً نحو مبادئ نظرية التسلسل الهرمي بالاعتماد على مواردها الذاتية، وتدهور سعر الصرف لم يفرض ضغوطاً على كفاية رأس المال فحسب، بل أعاد تشكيل مفهوم الربحية لتصبح مرتبطة بالقدرة على التحوط وإدارة المخاطر الائتمانية بدلاً من التوسع التقليدي.

الدّراسة التّطبيقيّة واختبار الفرضيات:

نماذج الدّراسة:

تشمل الدراسة على 4 نماذج كالتالي:

أنموذج الفرضية H_1 يتناول أثر نسبة الدّين إلى إجمالي الأصول في العائد على حقوق الملكية:

Model 1: $ROE_{i,t}= \beta_0+\beta_1 DTA_{it} + \varepsilon_{it}$

أنموذج الفرضية H_2 يتناول أثر نسبة الدّين إلى إجمالي حقوق الملكيّة في العائد على حقوق الملكية:

Model 2: $ROE_{i,t}= \beta_0+\beta_1 DTE_{it} + \varepsilon_{it}$

أنموذج الفرضية H_3 يتناول أثر نسبة الدّين إلى إجمالي الأصول في العائد على حقوق الملكية مع ضبط متغيّر الحجم:

Model 3: $ROE_{i,t}= \beta_0+\beta_1 DTA_{it} + \beta_2 Size + \varepsilon_{it}$

أنموذج الفرضية H_4 يتناول أثر نسبة الدّين إلى إجمالي حقوق الملكيّة في العائد على حقوق الملكية مع ضبط متغيّر الحجم:

Model 4: $ROE_{i,t}= \beta_0+\beta_1 DTE_{it} + \beta_2 Size + \varepsilon_{it}$

الإحصاءات الوصفيّة:

يوضّح الجدول رقم (2) نتائج الإحصاءات الوصفيّة لمتغيرات الدراسة المتمثّلة بالمتوسط الحسابي، الوسيط، أعلى قيمة، أدنى قيمة، الانحراف المعياري، وعدد المشاهدات.

الجدول رقم (2). الإحصاءات الوصفيّة لمتغيرات الدّراسة

	DTA	DTE	ROE	SIZE
Mean	75.006	563.160	21.344	11.092
Median	81.254	432.456	17.163	10.990
Maximum	98.805	8,268.007	83.896	12.793
Minimum	20.773	26.220	-206.612	10.199
Std. Dev.	18.710	775.179	37.269	0.557
Observations	143	143	143	143

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 13

يتبيّن من الجدول أن بعض المتغيرات المالية مثل ROE و DTE و DTA تحمل قيماً قصوى ودنيا بعيدة نسبياً عن المتوسط الحسابي والوسيط، مما يشير إلى وجود قيم متطرفة تؤثر على توزيع البيانات؛ فمثلاً كانت أصغر قيمة لمتغير ROEسالبة جداً (206.612−) مقارنةً بالمتوسط (21.344)، والأمر ذاته ينطبق على متغير DTE الذي سجّل قيمة قصوى مرتفعة جداً (8268.007) مقابل متوسط منخفض نسبياً (563.160). هذا التباين الكبير ينعكس بدوره على الانحراف المعياري الذي يظهر قيماً مرتفعة، مما يدل على تشتت واسع في البيانات.

اختبار استقراريّة البيانات لمتغيرات الدّراسة

يُعدُّ التأكُّد من استقرارية المتغيرات خطوة أساسية قبل الشروع في أي تحليل قياسي، إذ أن وجود جذر وحدة في السلسلة الزمنية يدلُّ على عدم استقراريتها، مما يؤدي إلى نتائج تقدير انحدار غير دقيقة وغير موثوق بها، وللتحقق من استقرارية متغيرات الدراسة، تم تطبيق عدد من اختبارات جذر الوحدة وهي اختبار Levin, Lin and Chu (LLC)، اختبار ADF-Fisher Chi-square واختبار PP-Fisher Chi-square

وتعتمد جميع الاختبارات المذكورة على فرضيتين؛ الفرضية الصفرية (H_0) التي تنص على أنّ المتغير يحتوي على جذر وحدة ← غير مستقر، والفرضية البديلة (H_1) والتي تنص على أنّ المتغير لا يحتوي على جذر وحدة ← مستقر، ويتم الحكم على استقرارية المتغيرات من خلال قيمة الاحتمال (P-value) الناتجة عن كل اختبار، فإذا كانت هذه القيمة أقل من مستوى الدلالة المحدد(5%)، يتم رفض الفرضية الصفرية لصالح الفرضية البديلة، مما يدل على أن المتغير مستقر(Stationary)، وقد تم عرض نتائج هذه الاختبارات في الجدول (3)، والتي على ضوئها يمكن تحديد مدى ملاءمة المتغيرات للنماذج القياسية التي سيتم استخدامها لاحقاً في التحليل.

الجدول رقم (3) اختبار استقراريّة البيانات الخاصّة بمتغيّرات الدّراسة

Variable	Test	Statistic	Prob	Stationary
DTA	ADF	47.8151	0.0011	Level / None
	LLC	-4.70853	0.0000	
	PP	53.6768	0.0002	
DTE	ADF	71.1424	0.0000	Level / None
	LLC	-11.1917	0.0000	
	PP	77.8642	0.0000	
ROE	ADF	71.0376	0.0000	level / Individual intercept
	LLC	-8.52882	0.0000	
	PP	128.739	0.0000	
SIZE	ADF	40.7423	0.0088	level / None
	LLC	-4.39623	0.0000	
	PP	72.6369	0.0000	

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 13

يلاحظ من الجدول السابق أن المتغيرات المستقلة كانت مستقرة عند المستوى الأصلي، حيث كانت قيم الاحتمالية لجميع الاختبارات أقل من مستوى الدلالة 5%. أما المتغير التابع (ROE)، فقد تبين أنه استقر بعد أخذ الفرق الأول مع تضمين ثابت فردي، في حين استقر المتغير الضابط المتمثّل بالحجم (Size) بعد أخذ الفرق الثاني مع تضمين ثابت فردي، وبذلك يمكن رفض فرضية وجود جذر وحدة (Unit Root) لكل المتغيرات عند مستوى الدلالة 5%، ما يعني أن المتغير التابع والمتغيرات المستقلة جميعها مستقرة عند المستوى أو بعد أخذ الفرق الأول، وعليه يمكن المتابعة في تقدير نماذج الدراسة باستخدام بيانات مستقرة، مما يعزز موثوقية النتائج ويُجنّب الأخطاء الناجمة عن وجود متغيرات غير مستقرة في نماذج الانحدار.

اختبار الفرضيّات:

بدايةً؛ نقوم بتطبيق تحليل الانحدار باستخدام نموذج الانحدار التجميعي(PRM) ونموذج الآثار الثابتة (FEM)، بالإضافة إلى اختبار Restricted F لاختيار النموذج الأنسب.

اختبار الفرضيّة الأولى:

فرضية العدم H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الدّين إلى إجمالي الأصول في العائد على حقوق الملكية.

الفرضية البديلة H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الدّين إلى إجمالي الأصول في العائد على حقوق الملكيّة.

✓ تشير قيمة الاحتمالية لاختبار Restricted F والتي تبلغ 0.9720 وهي أكبر من 5% لعدم وجود فروق معنوية بين النموذجين، مما يجعل نموذج الانحدار التجميعي الأنسب.

✓ يُبين النموذج أن نسبة 0.7% فقط من التّغيّر الحاصل في العائد على حقوق الملكيّة يمكن تفسيرها بواسطة التّغيّر في نسبة الدين إلى إجمالي الأصول، كما هو مبين بقيمة R^2 التي تبلغ 0.007063، وهذا التّغيّر غير دال إحصائياً إذ أنّ القيمة الاحتمالية P-Value لإحصائية F-Statistic تبلغ 0.338021 وهي أكبر من 5% وهذا يدلّ على أنّ الأنموذج غير معنوي، وبالتالي تُقبَل فرضية العدم.

الجدول رقم (4) نتائج تقدير نماذج بيانات السلاسل الزمنيّة المقطعيّة للفرضية الأولى:

Test Summary			PRM	FEM
ROE=C+DTA	C	Coefficient	19.73069	72.64207
		Std. Error	14.89351	32.98422
		t-Statistic	1.324784	2.202328
		Prob	0.1876	0.0296
	DTA	Coefficient	-0.186645	-0.897493
		Std. Error	0.194092	0.440311
		t-Statistic	-0.961630	-2.038316
		Prob.	0.3380	0.0437
R-squared			0.007063	0.033521
Adjusted R-squared			-0.000575	-0.055073
F-statistic			0.924732	0.378370
Prob(F-statistic)			0.338021	0.962256
Durbin-Watson stat			2.231010	2.219022
Restricted-F		Statistic		0.328510

	d.f		(10.120)
	p-value		0.9720**
*P<0.01, **P<0.05, ***P<0.1			

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 13

اختبار الفرضيّة الثّانيّة:

فرضية العدم H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الدّين إلى إجمالي حقوق الملكية في العائد على حقوق الملكية

الفرضية البديلة H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الدّين إلى إجمالي حقوق الملكية في العائد على حقوق الملكية

✓ تشير قيمة الاحتمالية لاختبار Restricted F والتي تبلغ 0.9625 وهي أكبر من 5% لعدم وجود فروق معنوية بين النموذجين، مما يجعل نموذج الانحدار التجميعي الأنسب.

✓ يُبين النموذج أن نسبة 6.29% من التغير الحاصل في العائد على حقوق الملكيّة يمكن تفسيرها بواسطة التغير في نسبة الدّين إلى إجمالي حقوق الملكيّة، كما هو مبين بقيمة R^2 التي تبلغ 0.062958، وبالرغم من قِلة هذه النسبة إلا أن اختبار F-Statistic للنموذج يُعبّر عن معنويته الإحصائية بقيمة احتمالية P-Value تبلغ 0.003709 وهي أقل من مستوى الدلالة 5%، مما يشير إلى أنّ الأنموذج معنوي.

✓ بالنسبة لقيمة معامل ثابت معادلة الانحدار فقد بلغت 13.04964 وهي معنويّة، بينما بلغت قيمة المعامل الخاص بنسبة الدين إلى إجمالي حقوق الملكيّة 0.012992- وهي سالبة ومعنويّة، أي أن نسبة الدين إلى إجمالي حقوق الملكيّة تؤثّر عكساً في العائد على حقوق الملكيّة، مما يعني رفض الفرضيّة العدم وقبول الفرضية البديلة.

الجدول رقم (5) نتائج تقدير نماذج بيانات السلاسل الزمنيّة المقطعيّة للفرضية الثانية:

Test Summary			PRM	FEM
ROE=C+DTE	C	Coefficient	13.04964	16.24725
		Std. Error	4.279659	4.705381
		t-Statistic	3.049225	3.452909
		Prob	0.0028	0.0008
	DTE	Coefficient	-0.012992	-0.018753
		Std. Error	0.004396	0.005445
		t-Statistic	-2.955406	-3.443862
		Prob.	0.0037	0.0008
R-squared			0.062958	0.089999
Adjusted R-squared			0.055750	0.006582
F-statistic			8.734426	1.078907
Prob(F-statistic)			0.003709	0.383927
Durbin-Watson stat			2.183921	2.210005
Restricted-F		Statistic		0.356585
		d.f		(10.120)
		p-value		0.9625**
*P<0.01, **P<0.05, ***P<0.1				

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 13

اختبار الفرضيّة الثّالثة:

فرضية العدم H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الدّين إلى إجمالي الأصول في العائد على حقوق الملكيّة خلال ضبط متغير الحجم

الفرضية البديلة H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الدّين إلى إجمالي الأصول في العائد على حقوق الملكيّة خلال ضبط متغير الحجم

✓ تشير قيمة الاحتمالية لاختبار Restricted F والتي تبلغ 0.9267 وهي أكبر من 5% لعدم وجود فروق معنوية بين النموذجين، مما يجعل نموذج الانحدار التجميعي الأنسب.

✓ يُبين النموذج أن نسبة 29% من التغير الحاصل في العائد على حقوق الملكيّة يمكن تفسيرها بواسطة التغير في نسبة الدين إلى إجمالي الأصول بعد ضبط متغير الحجم، كما هو مبين بقيمة R^2 التي تبلغ 0.290302، وهذا التّغيّر دال إحصائياً إذ أنّ القيمة الاحتمالية P-Value لإحصائية F-Statistic تبلغ 0.0000 وهي أصغر من 5% وهذا يدلّ على أنّ الأنموذج معنوي.

✓ بالنسبة لقيمة معامل ثابت معادلة الانحدار فقد بلغت 10.38737− وهي سالبة وغير معنويّة، بينما بلغت قيمة المعامل الخاص بنسبة الدين إلى إجمالي الأصول 0.184403 وهي موجبة وغير معنويّة، أي أن نسبة الدين إلى إجمالي الأصول تؤثّر طرداً في العائد على حقوق الملكيّة، ولكن هذا التّأثير غير مهم إحصائيّاً، أمّا بالنسبة لقيمة معامل الحجم فقد بلغت 133.0751 وهي معنويّة وذي أثر طردي في العائد على حقوق الملكيّة، وبناءً على ما سبق يمكننا القول بأنه ومع ضبط الحجم لا يوجد أثر معنوي لنسبة الدين إلى إجمالي الأصول في العائد على حقوق الملكيّة، وهذا ما يدلّ على عدم تأثير الحجم حتى بعد إضافته، إذ لم يكن هناك أثر قبل ضبط الحجم، وعليه الفرضيّة H_0 مقبولة.

الجدول رقم (6) نتائج تقدير نماذج بيانات السلاسل الزمنيّة المقطعيّة للفرضية الثّالثة:

Test Summary			PRM	FEM
ROE=C+DTA+SIZE	C	Coefficient	-10.38737	-72.13078
		Std. Error	13.31882	34.71472
		t-Statistic	-0.779902	-2.077816
		Prob	0.4369	0.0399
	DTA	Coefficient	0.184403	1.007650
		Std. Error	0.172652	0.461085
		t-Statistic	1.068062	2.185387
		Prob.	0.2875	0.0308
	SIZE	Coefficient	133.0751	157.8718
		Std. Error	18.54653	22.55760
		t-Statistic	7.175200	6.998610
		Prob.	0.000000	0.000000
R-squared			0.290302	0.315332
Adjusted R-squared			0.279298	0.246289
F-statistic			26.38367	4.567230
Prob(F-statistic)			0.000000	0.000005
Durbin-Watson stat			2.209989	2.314873
Restricted-F		Statistic		0.435039
		d.f		(10.119)

	p-value		**0.9267**
***P<0.01, **P<0.05, ***P<0.1**			

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 13

اختبار الفرضيّة الرّابعة:

فرضية العدم H_0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الدّين إلى إجمالي حقوق الملكية في العائد على حقوق الملكية خلال ضبط متغير الحجم

الفرضية البديلة H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لنسبة الدّين إلى إجمالي حقوق الملكية في العائد على حقوق الملكيّة خلال ضبط متغير الحجم

✓ تشير قيمة الاحتمالية لاختبار Restricted F والتي تبلغ 0.9990 وهي أكبر من 5% إلى عدم وجود فروق معنوية بين النموذجين، مما يجعل نموذج الانحدار التجميعي الأنسب لتحليل البيانات بناءً على هذه الفرضية.

✓ يُبين النموذج أن نسبة 30% من التّغير الحاصل في العائد على حقوق الملكيّة يمكن تفسيرها بواسطة التغير في نسبة الدّين إلى إجمالي حقوق الملكيّة بعد ضبط متغير الحجم، كما هو مبين بقيمة R^2 التي تبلغ 0.302771، وهذا التّغيّر دال إحصائياً إذ أنّ القيمة الاحتمالية P-Value لإحصائية F-Statistic تبلغ 0.0000 وهي أصغر من 5% وهذا يدلّ على أنّ الأنموذج معنوي.

✓ بالنسبة لقيمة معامل ثابت معادلة الانحدار فقد بلغت 7.622584 وهي معنويّة، بينما بلغت قيمة المعامل الخاص بنسبة الدّين إلى إجمالي حقوق الملكيّة 0.007268- وهي سالبة وغير معنويّة، أي أن نسبة الدّين إلى إجمالي حقوق الملكيّة تؤثّر عكساً في العائد على حقوق الملكيّة، ولكن هذا التّأثير غير مهم إحصائيّاً، أمّا بالنسبة لقيمة معامل الحجم فقد بلغت 119.7680 وهي معنويّة وذي أثر طردي في العائد على حقوق الملكيّة، وبناءً على ما سبق يمكننا القول بأنه ومع ضبط الحجم لا يوجد أثر معنوي لنسبة الدّين إلى إجمالي حقوق الملكيّة في العائد على حقوق الملكيّة، وهذا ما يدلّ على تأثير الحجم بعد إضافته، إذ أنّه كان هناك أثر قبل ضبط الحجم، وعليه الفرضيّة H_0 مقبولة.

الجدول رقم (7) نتائج تقدير نماذج بيانات السلاسل الزمنيّة المقطعيّة للفرضية الرّابعة:

Test Summary			**PRM**	**FEM**
ROE=C+DTE+SIZE	**C**	**Coefficient**	**7.622584**	**9.146741**
		Std. Error	**3.794409**	**4.268820**
		t-Statistic	**2.008899**	**2.142686**
		Prob	**0.0466**	**0.0342**
	DTE	**Coefficient**	**-0.007268**	**-0.009947**
		Std. Error	**0.003903**	**0.004967**
		t-Statistic	**-1.862305**	**-2.002865**
		Prob.	**0.0648**	**0.0475**
	SIZE	**Coefficient**	**119.7680**	**117.8124**
		Std. Error	**17.98033**	**19.06472**
		t-Statistic	**6.661058**	**6.179603**
		Prob.	**0.000000**	**0.0000000**
R-squared			**0.302771**	**0.311077**
Adjusted R-squared			**0.291961**	**0.241605**
F-statistic			**28.00902**	**4.477776**

Prob(F-statistic)		**0.000000**	**0.000007**
Durbin-Watson stat		**2.110002**	**2.097917**
Restricted-F	**Statistic**		**0.143472**
	d.f		**(10.119)**
	p-value		**0.9990**
***P<0.01, **P<0.05, ***P<0.1**			

من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات Eviews 13

اختبار جودة النّماذج المقدّرة:

تعتمد طرق التقدّير على عدّة اختبارات تتعلّق بالبواقي أهمّها:

- اختبار **Jarque –Bera Normality Test for Residuals** للتوزيع الطبيعي.
- اختبار **Residuals Serial Correlation, Durbin-Watson** للتأكّد من عدم وجود ارتباط ذاتي.
- اختبار **Stationary tests** للتأكّد من استقراريّة سلسلة البواقي من خلال استخدام اختباري- **Phillips Perron (PP)،Augmented Dickey-Fuller (ADF)**.

الجدول رقم (8) نتائج اختبارات البواقي قبل ضبط متغير الحجم

PP	ADF	D-W	Jarque-Bera	
0.0000	**0.0000**	**2.397909**	**0.87222**	**النموذج (1)**
0.0000	**0.0000**	**2.383409**	**0.69288**	**النموذج (2)**

الجدول رقم (9) نتائج اختبارات البواقي بعد ضبط متغير الحجم

PP	ADF	D-W	Jarque-Bera	
0.0000	**0.0002**	**2.162436**	**0.3396**	**النموذج (3)**
0.0000	**0.0004**	**2.184515**	**0.0933**	**النموذج (4)**

نلاحظ من الجدولين السابقين بأنّ البواقي تتوزع توزيعاً طبيعيّاً، إذ أنّ القيم الاحتمالية لاختبار Jarque-Bera لجميع النماذج قبل وبعد ضبط الحجم أكبر من 5% وقريبة من التّوزيع الطبيعي، وبالتالي يمكن قبول فرضية العدم التي تنص على أن البواقي لجميع النماذج المقدّرة تتبع التّوزيع الطبيعي.

بالنسبة لاختبار الارتباط الذاتي للبواقي؛ فقد تبيّن عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي بناءً على فرضية العدم، إذ تبيّن أنّ إحصائية Durbin-Watson لجميع النماذج قريبة من 2 وبالتالي يمكن قبول فرضيّة العدم التي تنصّ على عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي.

في حين تبيّن في اختبار استقراريّة البواقي من خلال الاختبارين ADF و PP أنّ القيمة الاحتمالية لاختبارات جميع النماذج أصغر من 5% وبالتالي يمكن رفض فرضية العدم التي تنصُّ على وجود جذر وحدة، أي أنّ سلسلة البواقي لجميع النماذج مستقرة.

النتائج و المناقشة:

من خلال الدّراسة التّجريبيّة توصّلت الباحثة إلى النّتائج التّالية:

الفرضيّة	النّتيجة
H_1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لنسبة الدّين إلى إجمالي الأصول في العائد	غير مقبولة

على حقوق الملكيّة	
H_2: يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لنسبة الدّين إلى إجمالي حقوق الملكيّة في العائد على حقوق الملكيّة.	معنوية وعكسيّة
H_3: يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لنسبة الدّين إلى إجمالي الأصول في العائد على حقوق الملكيّة بعد ضبط متغيّر الحجم.	غير مقبولة
H_4: يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لنسبة الدّين إلى إجمالي حقوق الملكيّة في العائد على حقوق الملكيّة بعد ضبط متغيّر الحجم.	غير مقبولة

الاستنتاجات و التوصيات:

من خلال الدّراسة التّجريبية تمّ التّوصّل إلى الاستنتاجات التّاليّة:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لنسبة الدّين إلى إجمالي الأصول في العائد على حقوق الملكيّة وهو ما يتفق مع نتيجة دراسة [4]. ترى الباحثة أنّ سبب عدم وجود أثر لنسبة الدّين إلى إجمالي الأصول في العائد على حقوق الملكيّة هو أنّ السياسات والقيود الرقابية التي يفرضها مصرف سورية المركزي تحدّ من اندفاع المصارف إلى رفع مستويات المديونية بهدف تعظيم العائد، وبالتالي يجعل الفوارق بين نسب الديون لدى المصارف أقل وضوحاً في أثرها على العوائد.

2. يوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائيّة لنسبة الدّين إلى إجمالي حقوق الملكيّة في العائد على حقوق الملكيّة وهو ما يتفق مع نتيجة دراسة [17]. ترى الباحثة أنّ سبب وجود أثر عكسي لنسبة الدّين إلى إجمالي حقوق الملكيّة في العائد على حقوق الملكيّة هو أنّ ارتفاع نسبة الدين إلى حقوق الملكية يؤدي إلى زيادة أعباء الفوائد والتزامات السداد، مما يقلل من صافي الأرباح المتاحة للمساهمين ويضغط على العائد على حقوق الملكية(ROE).

3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لنسبة الدّين إلى إجمالي الأصول في العائد على حقوق الملكيّة بعد ضبط متغيّر الحجم. ترى الباحثة أنّ سبب عدم وجود أثر لنسبة الدّين إلى إجمالي الأصول في العائد على حقوق الملكيّة بعد ضبط متغيّر الحجم هو أنّ حجم المصرف يلعب دوراً حاسماً في تحديد قوة العلاقة بين المديونية وربحية المساهمين، فعندما تُؤخذ وفورات الحجم والكفاءة التشغيلية بعين الاعتبار، يتضاءل التأثير المستقل للمديونية على ربحية حقوق الملكية، وتصبح إدارة المخاطر وكفاءة استغلال الموارد عاملين أكثر تأثيراً مقارنة بمستوى الديون وحده.

4. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لنسبة الدّين إلى إجمالي حقوق الملكيّة في العائد على حقوق الملكيّة بعد ضبط متغيّر الحجم، ترى الباحثة أنّ سبب عدم وجود أثر لنسبة الدّين إلى إجمالي حقوق الملكيّة في العائد على حقوق الملكيّة بعد ضبط متغيّر الحجم وبعد أن كانت العلاقة بينهما عكسيّة قبل ضبط الحجم هو أنّ متغير الحجم يعكس قدرات تشغيليّة وماليّة مختلفة بين المصارف، إذ يمثّل عامل مؤثّر يُغيّر من كيفية تأثير الرفع المالي على العائد، حيث أنّ المصارف ذات الحجم الكبير قد تتحمل الرفع المالي بدرجة أقل تأثيراً على العوائد، لأن لديها موارد أفضل وإدارة مالية أكثر خبرة.

التّوصيّات:

توصي الباحثة بما يلي:

1. ضرورة تبنّي المصارف سياسات تمويل متوازنة تراعي عدم المبالغة في الاعتماد على الرفع المالي، خصوصاً نسبة الدين إلى حقوق الملكية، لما لذلك من أثر سلبي مباشر على العائد على حقوق الملكية.
2. التركيز على تعزيز كفاءة إدارة المخاطر بما يقلل من أعباء خدمة الدين ويُحسن صافي الأرباح المتاحة للمساهمين.
3. تطوير أطر تنظيمية تراعي اختلاف أحجام المصارف، بحيث تسمح للمصارف الكبيرة بالاستفادة من قدرتها على تحمل مستويات أعلى من الديون دون التأثير الكبير على الربحية، مع بقاء الرقابة الصارمة على المصارف الأقل قدرة.

References:

[1] M. Ali El-Baz, "An Applied Framework and an Accounting Perspective for Analyzing the Impact of Capital Structure on the Profitability of Commercial Banks in Emerging Financial Markets: Evidence from the Egyptian Banking Sector 2007–2016" (in Arabic) Egypt; Suez Canal University, Faculty of Commerce, 2018.

[2] A. Azad, P. Wanke, M. Hoque, and S. Shahriar, "The Effect of Capital Structure، Operating Efficiency and non-interest Income on Bank Profitability: New Evidence from Asia," *Asian Journal of Economics and Banking*, pp. 2615- 9821, 2022.

[3] E. Aranda and L. Wardani, "The effect of operational efficiency on the financial performance of Islamic banks listed on the Indonesia Stock Exchange for the 2019-2023 period: Data Envelopment Analysis (DEA) approach," *Journal of Economics, Finance and Management Studies*, vol. 7, no. 12, pp. 7273–7288, 2024.

[4] F. Mawlood, "Roles of Capital Structure on Banks Profitability: Case Study from Commercial Banks in Iraq," *Journal of Positive School Psychology*, vol. 6, pp. 4222-4230, 2022.
https://mpra.ub.uni-muenchen.de/120777/1/MPRA_paper_120777.pdf

[5] I. Noy, "Corporate financial performance in terms of liquidity and profitability," *Advances in Management & Financial Reporting Research*, vol. 1, no. 2, pp. 71–82, 2023.

[6] I. Serwadda, "The Effect of Capital Structure on Bank's Performance, The UGANDAN Persective,"*Acta Univercitatis Agriculturae et Siliviculturae Mendelianae Brunensis*, vol. 67, pp. 853-868, 2019.

[7] K. Mohammad, " How bank capital structure decision-making change in recessions: Covid-19 evidence from Pakistan," *Asian Journal of Economics and Banking*, vol. 6, no. 2, pp. 255-269, 2022.

[8] K. Nguyen, "Determinants of Bank Profitability in Vietnam: The effects of bank-specific, industry-specific, financial and macroeconomics determinants between 2012 and 2020", Bachelor's thesis, Erasmus School of Economics, 2022.

[9] M. Geamănu, "Economic efficiency and profitability", *Studia Universitatis "Vasile Goldiş" Arad Seria Ştiinţe Economice*, vol. 21, no. 2, pp. 116-119, 2011.

[10] M. Jaradat, K. AL-Tamimi, S. Obeidat, and A. Bataineh, "The impact of selected internal factors on the profitability of commercial banks in Jordan," *Banks and Bank Systems*, vol. 17, no. 3, pp. 227-236, 2022.

[11] N. Pham, T. Hong, and N. Pham, "The Impact of Capital Structure on Bank Profitability: Evidence from Vietnam," *Cogent Business and Management*, 2022.
[12] N. Sarker, and R. Islam, "Issues on Bank's Capital Structure and Profitability: A Developing Country Context," *International Journal of Economics and Business Administration*, vol. 1, pp. 86-104, 2021.
[13] P. Ozili, "Bank profitability determinants in Africa: A review of literature", *Munich Personal RePEc Archive*, 2024. [Online]. Available:
[14] R. Toshniwal, "Concept of profit and profitability of commercial banks in India," *International Journal of Science Technology and Management*, vol. 5, no. 12, pp. 547–551, 2016.
[15] S. Mehzabin, A. Shahriar, M. Hoque, P. Wanke, and A. Azad, "The effect of capital structure, operating efficiency and non-interest income on bank profitability: New evidence from Asia," *Asian Journal of Economics and Banking*, vol. 7, no. 1, pp. 25 – 44, 2023.
[16] S. Wang, "Essays in bank capital structure", PhD thesis, University of Glasgow, 2019.
[17] T. Nguyen, T. Nguyen, T. Dinh, and K. Vu, "The Impact of Capital Structure on Bank Performance: GMM Estimation for the Case of Vietnam," *Press Academia Procedia*, vol. 13, pp. 73-83, 2021.
[18] T. Rahman, "Testing Trade-off and Pecking Order Theories of Capital Structure: Evidence and Arguments," *International Journal of Economics and Financial Issues*, vol. 9, no. 5, pp. 63-70, 2019.
[19] V. Prasad, "Impact of Capital Structure of Financial Performance of Small Finance Banks" *International Journal of Research in Business Studies and Management*, vol. 6, pp. 29-35, 2019.